ARPI
AMMAN RESIDENTIAL PROPERTY INDEX

BRIGHT LEVANT
ASSET MANAGEMENT



لمحة عامة عن القطاع العقاري في عمّان للربع الثاني ٢٠٢٦م

التوجهات الإستراتيجية والمستجدات التي تؤثر على ديناميكيات السوق العقارية

نمو يتخطّى التوقعات وتضخم يتجاوز النطاق المستهدف

لمحة عامة على الأوضاع الإقتصادية

- سجّل الإقتصاد الأردني نمواً بنسبة ٢,٩٪ على أساس سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٦م، متخطياً سقف التوقعات السنوية البالغ ٢,٧٪ الذي أعلنه كلٌّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد جاء النمو واسع النطاق، متصدّراً بقطاع الزراعة (+٦,٨٪) والصناعات التحويلية (+٥,٣٪). ولم تُصدَر بعد الحسابات القومية للربع الثاني.
- تسارع معدل التضخم ليبلغ ٢,٨٣٪ على أساس سنوي في مايو ٢٠٢٦م، وهو أعلى مستوى يُسجَّل منذ ما يقارب ثلاثة أعوام، قبل أن يتراجع بهامش محدود إلى ٢,٧٩٪ في يونيو. ويُعزى المحرك الرئيسي لهذا التسارع إلى السياسات المحلية التي أفرزها الصراع الإقليمي، إذ أدّت رفع أسعار المحروقات بنحو ١١٪ في أبريل، مع تعديل جزئي إضافي في مايو.
- بلغ مؤشر أسعار المستهلك ١١٦,١٣ نقطة بنهاية يونيو (٢٠١٨=١٠٠)، ليرتفع متوسط الربع الثاني إلى ١١٥,٨ نقطة مقابل ١١٣,٩ نقطة في الربع الأول، بزيادة نسبتها ١,٧٠٪ على أساس ربع سنوي. وإرتفعت تكاليف النقل بنسبة ٧,٩٣٪ والإيجارات بنسبة ٣,٩٦٪، مساهمةً بمقدار ١,٢٧ و٠,٧٦ نقطة في معدل التضخم العام.
- حافظ البنك المركزي الأردني على سعر الفائدة ثابتاً عند ٥,٧٥٪ في كلا إجتماعيه المنعقدين خلال الربع الثاني، في الثلاثين من أبريل والثامن عشر من يونيو، ليكون الربع الثالث على التوالي من الثبات منذ تخفيض ديسمبر ٢٠٢٥م. وإرتفعت إحتياطيات العملات الأجنبية إلى ٢٧,٢ مليار دولار أمريكي بنهاية مايو، بما يغطي نحو ٩,٥ أشهر من المستوردات.
- يبقى قطاع السياحة القناة الأوضح لإنتقال تداعيات الصراع، إذ تراجعت أعداد الوافدين بنسبة ٤٪ على أساس سنوي في الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢٦م إلى ٣,١٥ مليون زائر، وهبطت الإيرادات السياحية بنسبة ٥٪، وكان شهرا فبراير ومارس الأكثر تأثراً بتراجع بلغ ٢٥٪ و١٤٪ على التوالي. وإنخفض إنفاق السياح الأجانب بنسبة ٤٠٪ في الأشهر التالية لإندلاع الحرب، غير أن ذلك عُوِّض بتصاعد إنفاق الزوار العرب.

المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البنك المركزي، دائرة الإحصاءات العامة، وزارة السياحة

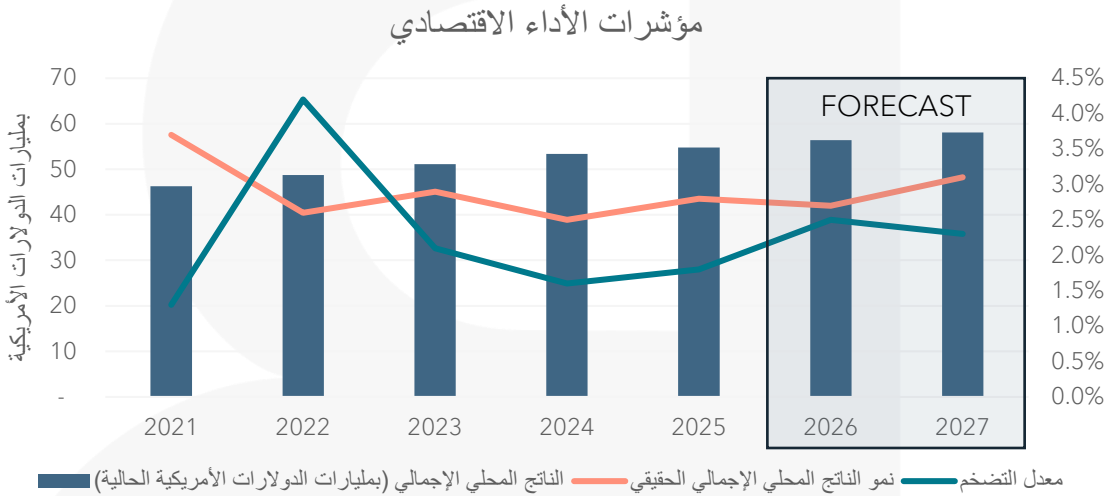

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

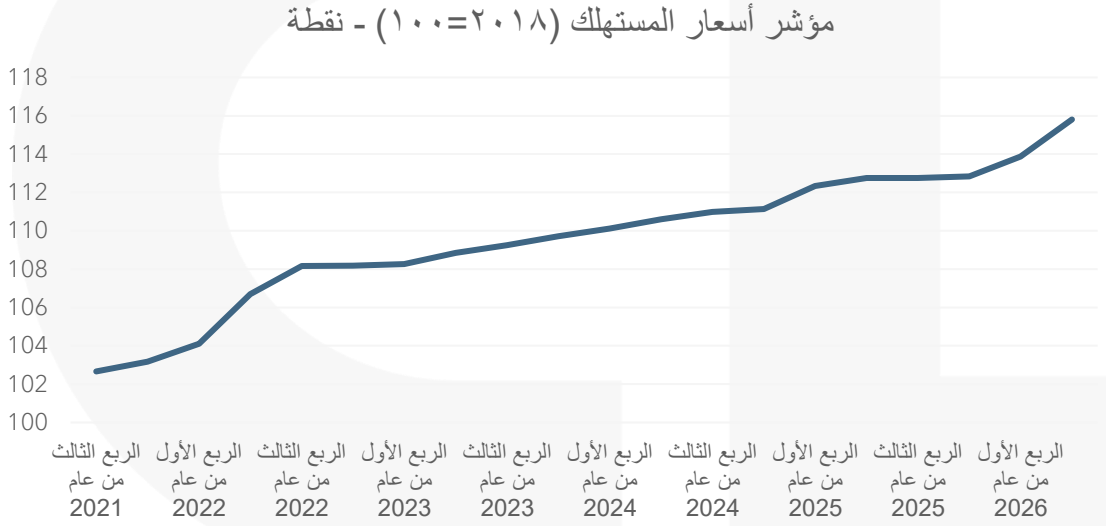

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

المصدر: الأبحاث الداخلية لشركة برايت ليڤانت

قانون الملكية العقارية أمام مجلس النواب؛ والطلب الأجنبي يشهد انتعاشاً

لمحة عامة على قطاع العقارات السكنية

- تجاوز مشروع القانون المعدِّل لقانون الملكية العقارية لسنة ٢٠٢٦م مرحلة إقراره من مجلس الوزراء، ونشرت وزارة الاتصال الحكومي أبرز ملامحه في الرابع عشر من يوليو ٢٠٢٦م، قبل إحالته إلى اللجنة القانونية في مجلس النواب لاستكمال مناقشته ضمن الإجراءات الدستورية لإقراره وإكتسابه صفة النفاذ.
- تتّسق أحكام مشروع القانون مع الإصلاحات التي تناولناها في تقرير الربع الأول وتوسّع نطاقها، لتشمل السماح بالبيع والإفراز على المخطط قبل إنشاء العقار بموجب شهادات تخصيص معتمدة من البنوك، وتسهيل إزالة الشيوع عند موافقة مالكي 75% من العقار، والتحوّل الرقمي الكامل الكاملة لمعاملات البيع والتسجيل، وتنظيم تملك غير الأردنيين وفق أطر واضحة .كما يتضمن المشروع تعديلات إضافية تصبّ في مصلحة المالكين والجهات الممولة، أبرزها إلزام الجهات الحكومية بدفع بدل تعويضات الاستملاك خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات، مع استحقاق بدل تأخير عن كل سنة تأخير، ومنح الدائن المرتهن مرونة أكبر في التصرف بالعقار المرهون.
- بلغ إجمالي قيمة التداول العقاري على المستوى الوطني ٣,٠٤٢ مليار دينار أردني في النصف الأول من عام ٢٠٢٦م، بتراجع نسبته ٣٪ على أساس سنوي، فيما بلغ عدد معاملات البيع ٦٢,٠٢٣ بتراجع نسبته ٨٪. وفي المقابل، أبدت إيرادات دائرة الأراضي والمساحة مرونةً أكبر عند ١٢٨,٨٦ مليون دينار أردني، بإرتفاع نسبته ٥٪، إستحوذت محافظة العاصمة عمّان على نحو ٦٩٪ منها.
- شهد الطلب الأجنبي إنتعاشاً ملحوظاً في يونيو، إذ إرتفعت قيمة معاملات غير الأردنيين بنسبة ١٠٪ على أساس سنوي لتبلغ ١٠٠,٠٣ مليون دينار أردني خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦م، وسجّل شهر يونيو منفرداً نمواً بنسبة ٢٧٪ في عدد المعاملات و١٤٥٪ في قيمتها. وقد إستحوذ المستثمرون العراقيون بنسبة ٤٧٪ من إجمالي قيمة معاملات غير الأردنيين خلال النصف الأول من العام.
- إنطلقت الأعمال الإنشائية في موقع مدينة عمرة خلال الربع الثاني، على أن تبدأ المشاريع ذات الأولوية أعمال التشييد إعتباراً من الربع الثالث من عام ٢٠٢٦م. كما أن توسّع نطاق المرحلة الأولى ليشمل مدينةً رياضية وصالةً رياضية مغلقة ومدينةً ترفيهية. وقد أقرّ مجلس الوزراء تخصيص ٢٠,٠٠٠ دونم إضافية لإقامة مدينة مخططة ثانية.
- أُغلقت مرحلة التأهيل المسبق لمشروع جسر عمّان في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الثاني عشر من مايو ٢٠٢٦م، ولم يُعلَن عن قائمة المتنافسين المؤهلين حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

أبرز ملامح القانون المُعدَّل

قانون التملك العقاري، ١٤ يوليو ٢٠٢٦م

البيع على المخطط: السماح بالبيع والإفراز على المخطط قبل إنشاء العقار بموجب شهادات تخصيص معتمدة من البنوك.

إزالة الشيوع: إتاحة إزالة الشيوع عند موافقة مالكي ٧٥٪ من العقار.

التحوّل الرقمي: الرقمنة الكاملة لمعاملات البيع والتسجيل.

تملك الأجانب: تنظيم تملك غير الأردنيين وفق أطر وشروط واضحة

الإستملاك: التعويض خلال مدة أقصاها خمس سنوات، مع استحقاق بدل تأخير عن كل سنة تأخير.

تنفيذ الرهن: منح الدائن المرتهن مرونة أكبر في التصرف بالعقار المرهون.

المصدر: دائرة الأراضي والمساحة، الأردن

حجم التداول أدنى من وتيرة ٢٠٢٥م وإنعطافة في الطلب الأجنبي في يونيو

أداء النصف الأول من عام ٢٠٢٦م

قيمة المعاملات — سنوياً ▼٣٪
٣,٠٤ مليار د.أ

إيرادات الدائرة — سنوياً ▲٥٪
١٢٨,٩ مليون د.أ

عدد المعاملات — سنوياً ▼٨٪
٦٢,٠٢٣

التوزيع الجغرافي (عدد المعاملات)

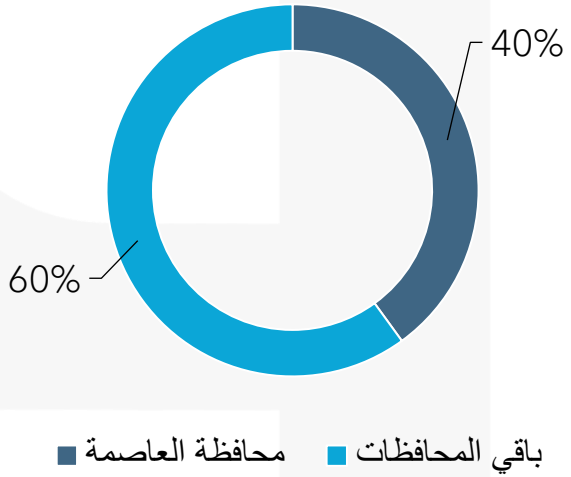

أعلى المديريات إيرادات:
١. **جنوب عمّان**
٢. **غرب عمّان**
٣. **شمال عمّان**

الإستثمار الأجنبي (النصف الأول من عام ٢٠٢٦م)

القيمة الإجمالية — سنوياً ▲١٠٪
١٠٠ مليون د.أ

عدد المعاملات — سنوياً ▼٦٪
١,٠٤٦

- **العراق** (٤٧٪) – ٢٦٧ عقاراً | ٤٦,٩ مليون د.أ
- **السعودية** – ١٣٥ عقاراً
- **سوريا** – ١١٤ عقاراً
- **فلسطين** – ١٠٠ عقاراً

الملكية

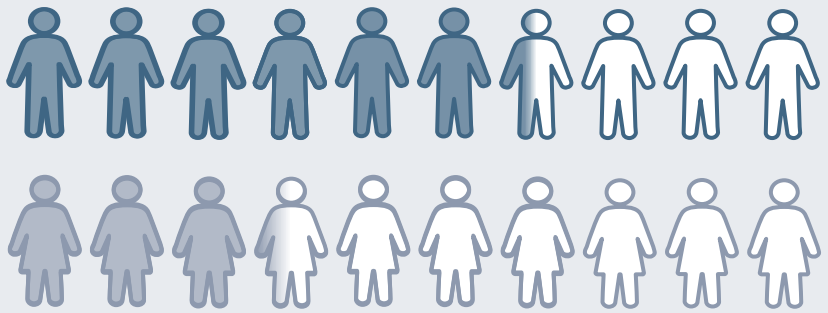

٦٥٪
٣٥٪

لمحة عامة على قطاع العقارات السكنية في عمّان – للربع الثاني لعام ٢٠٢٦م

المصدر: الأبحاث الداخلية لشركة برايت ليڤانت

مؤشر عمّان العقاري السكني (ARPI)

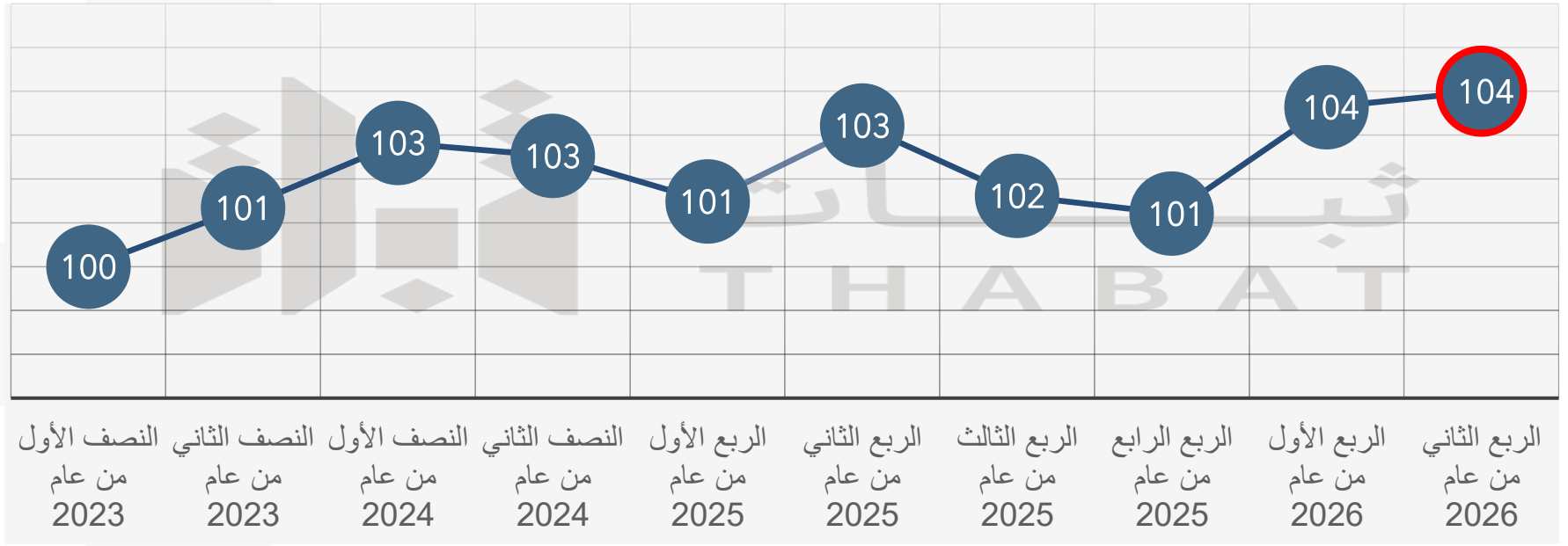

مؤشر عمّان العقاري السكني هو مؤشر يتم تحديثه دورياً بشكل ربع سنوي تصدره شركة برايت ليڤانت، ويعتمد المؤشر على بيانات المعاملات العقارية والرهن العقاري المقدمة من سبعة بنوك أردنية رائدة. ويتميز مؤشر عمّان العقاري السكني بمنهجية عمله المتوافقة مع المعايير الدولية حيث أنه يعتمد على منهجية قياس أسعار العقارات وفق نموذج الانحدار الهيدوني، ويعكس التغيرات الفعلية في أسعار العقارات في جميع أنحاء عمّان، ويأخذ بناء المؤشر في الاعتبار، عدة خصائص مفصلة للعقارات مثل عمر العقار ومساحته وموقعه الجغرافي وميزاته.

R2: 0.88
RMSE: 0.21
arpindex.com

- حافظ مؤشر عمّان العقاري السكني (ARPI) على مستوى ١٠٤ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م، بإرتفاع نسبته ٠,٤٪ على أساس ربع سنوي و٠,٨٪ على أساس سنوي، مُسجِّلاً بذلك أعلى قيمة في تاريخ السلسلة. وبعد الإرتداد الذي بلغ ٢,٤٪ في الربع الأول، إستقرّ المؤشر عند القمة العليا لنطاقه.
- تباعد مسار المؤشر عن مسار الأسعار على مستوى بعض المناطق خلال هذا الربع، إذ حافظ على ثباته في حين تراجعت النطاقات السعرية المرصودة للمبيعات في عدد منها. ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى تنامي حجم البيانات المتاحة لكل منطقة، ما أتاح إخراج عدد متزايد منها من المتوسط المجمّع والتعامل معها بصورة منفردة ومستقلة.
- بقيت الشروط التمويلية على حالها دون تغيير، مع إبقاء البنك المركزي الأردني سعر الفائدة عند ٥,٧٥٪ للربع الثالث على التوالي. ويُتوقع أن يحافظ مؤشر عمّان العقاري السكني (ARPI) على مستوياته الراهنة أو قريباً منها حتى نهاية النصف الثاني من عام ٢٠٢٦م، مستنداً إلى محدودية المعروض السكني المتاح وصلابة الطلب المحلي.

للربع الثاني من ٢٠٢٦م
١٠٤

التغير ربع السنوي
٠,٤٪

التغيّر على أساس سنوي
٠,٨٪

أعلى قيمة مسجّلة
١٠٤ (الربع الثاني من ٢٠٢٦م)

المصدر: الأبحاث الداخلية لشركة برايت ليڤانت

أسعار بيع الشقق السكنية في عمّان

كافة الأسعار مُقدرة بالدينار الأردني للمتر المربع الواحد

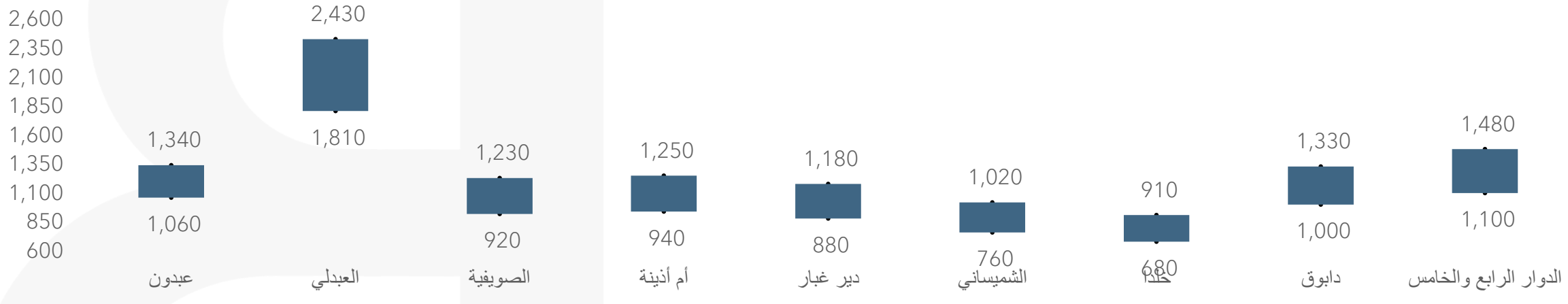

	عبدون	العبدلي	الصويفية	أم أذينة	دير غبار	الشميساني	خلدا	دابوق	الدوار الرابع والخامس
مقارنة بالربع السابق	-2%	-5.1%	-3.6%	-3.5%	-4.2%	-3.3%	-4.2%	+2.0%	+1.2%

- تراجعت مستويات أسعار البيع في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م، في إنعكاس لمسار التماسك واسع النطاق الذي شهده الربع الأول. إذ سجّلت سبع مناطق من أصل تسع مناطق مرصودة تراجعاً على أساس ربع سنوي، تراوح بين ٢,٠٪ في عبدون و٥,١٪ في العبدلي، في حين حقّقت دابوق (+٢,٠٪) والدوار الرابع والخامس (+١,٢٪) مكاسب إيجابية.
- تُحكم العبدلي قبضتها على صدارة السوق الفاخر عند ١,٨١٠–٢,٤٣٠ دينار أردني للمتر المربع، ويليها عبدون عند ١,٠٦٠–١,٣٤٠ دينار أردني للمتر المربع، لتبقى البنية الثنائية للقطاع الفاخر راسخة.
- تحرّكت مناطق السوق المتوسطة بوتيرة متقاربة ضمن نطاق ضيّق، مسجّلةً تراجعاً بلغ ٤,٢٪ في كلٍّ من دير غبار وخلدا، و٣,٦٪ في الصويفية، و٣,٥٪ في أم أذينة، و٣,٣٪ في شميساني.
- وبقراءة هذه المستويات جنباً إلى جنب مع مؤشر عمّان العقاري السكني الذي حافظ على ثباته عند ١٠٤، يتبيّن أن الأسعار على أساس المقارنة المتجانسة قد صمدت بعد تعديلها وفق مزيج المعاملات. ومع إرتفاع الإيجارات خلال الفترة ذاتها، إتّسعت العوائد الإيجارية الإجمالية إتّساعاً حسابياً.
- التوجيه الاستراتيجي: يُتوقع تصاعد حساسية الأسعار في الشريحة العليا، ما يستدعي إيلاء الأولوية للمواصفات الفاخرة في العبدلي وعبدون، وكفاءة المساحة في السوق المتوسطة.
- لقد إستُبعدت المساكن ذات العلامات التجارية الفاخرة مثل (ريتز-كارلتون، فنادق دبليو، سانت ريجيس) من نطاق هذا التحليل؛ فيما تُرسّخ مساكن ريتز-كارلتون مكانتها بوصفها المرجع السعري الأعلى في سوق عمّان عند نحو ٤,٠٠٠ دينار أردني للمتر المربع.

المصدر: الأبحاث الداخلية لشركة برايت ليڤانت

أسعار إيجار الشقق السكنية في عمّان

كافة الأسعار مُقدرة بالدينار الأردني سنوياً

	عدد غرفتي نوم		عدد ثلاث غرف نوم		عدد أربع غرف نوم		على أساس ربع سنوي
	من	إلى	من	إلى	من	إلى	النسبة المئوية
عبدون	٩,٤٠٠	١٥,١٠٠	١٢,٠٠٠	١٨,١٠٠	٢٠,٣٠٠	٢٨,٥٠٠	-٠,٩%
العبدلي	١٤,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٢٠,٩٠٠	٢٧,٩٠٠	غير متوفر	غير متوفر	+٢,٢%
الصويفية	٥,٩٠٠	٧,٧٠٠	٧,٣٠٠	١٠,٧٠٠	١٣,٠٠٠	١٥,٣٠٠	+٣,٢%
أم أذينة	٦,٨٠٠	٩,٥٠٠	٨,٧٠٠	١٢,١٠٠	١٤,٣٠٠	١٨,٠٠٠	+١,٠%
دير غبار	٧,٠٠٠	٩,٧٠٠	٩,٤٠٠	١٢,٢٠٠	١٤,٠٠٠	١٨,٣٠٠	+٢,٢%
الشميساني	٤,٩٠٠	٦,١٠٠	٦,٠٠٠	٨,٩٠٠	٩,٥٠٠	١٣,٠٠٠	+٣,٣%
خلدا	٥,٣٠٠	٦,٥٠٠	٦,٦٠٠	٨,٧٠٠	٩,٧٠٠	١٢,٧٠٠	+٣,٥%
دابوق	٦,٨٠٠	٨,٩٠٠	٨,١٠٠	١١,٣٠٠	١٣,٠٠٠	١٩,٠٠٠	+٠,٥%
الدوار الرابع والخامس	٦,٨٠٠	٩,٨٠٠	٩,٩٠٠	١٣,٠٠٠	١٥,٥٠٠	٢١,٠٠٠	+٢,٤%

- شهد أداء سوق الإيجارات تحسّناً ملموساً في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م، إذ سجّلت ثماني مناطق من أصل تسع مناطق مرصودة نمواً على أساس ربع سنوي. وتصدّرت خلدا المشهد بنسبة +٣,٥٪، لتتبعها شميساني (+٣,٣٪) والصويفية (+٣,٢٪) والدوار الرابع والخامس (+٢,٤٪)، في حين كانت عبدون المنطقة الوحيدة التي سجّلت تراجعاً بلغ ٠,٩٪.
- يُعدّ تعافي السوق المتوسطة التطور الأبرز في هذا الربع: إذ إنتقلت كلٌّ من الصويفية وأم أذينة وشميساني من التراجع في الربع الأول إلى النمو في الربع الثاني، في مؤشر على إنحسار ضعف نشاط التأجير الذي أوردناه في التقرير السابق. وتبقى العبدلي (+٢,٢٪) المرجع القياسي للشريحة الفاخرة.
- ويأتي هذا الإتجاه مدعوماً بمؤشرات خارجية، إذ تُظهر بيانات مؤشر أسعار المستهلك على المستوى الوطني إرتفاع الإيجارات بنسبة ٣,٩٦٪ على أساس سنوي في يونيو ٢٠٢٦م. ومع إرتفاع الإيجارات في مقابل تراجع النطاقات السعرية للمبيعات، إتّسعت العوائد الإيجارية الإجمالية مقارنةً بالربع الأول، مع بقائها بوجه عام ضمن نطاق ٤,٥٪–٥,٥٪.

المصدر: الأبحاث الداخلية لشركة برايت ليڤانت

معدلات إيجار المساحات المكتبية في عمّان

كافة الأسعار مُقدرة بالدينار الأردني للمتر المربع الواحد

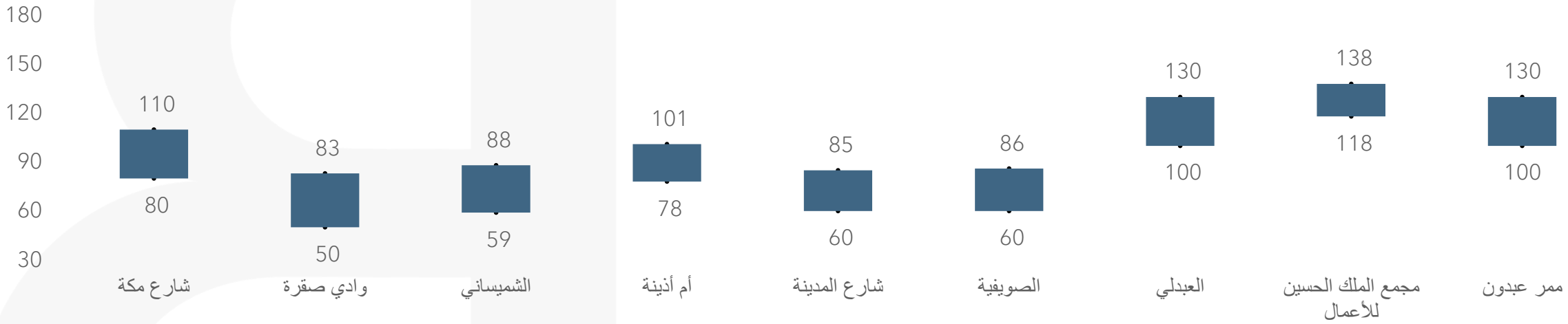

- إرتفعت إيجارات المكاتب بنسبة ٣,٤٪ على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م، مع إمتداد العيّنة المرصودة بين ٥٠ و١٣٨ ديناراً أردنياً للمتر المربع على إمتداد تسعة أسواق فرعية. وتبقى منظومة التدرج النوعي التي أرستها السوق على مدار عام ٢٠٢٥م راسخةً على حالها، فيما يتركّز هذا الإرتفاع في أسواق فرعية بعينها دون أن يتّسم بطابع شامل على مستوى السوق ككل.
- يتصدّر مجمع الملك الحسين للأعمال أعلى نطاق سعري في عيّنة الربع الثاني عند ١١٨–١٣٨ دينار أردني للمتر المربع، فيما تحلّ العبدلي وممر عبدون معاً عند ١٠٠–١٣٠ دينار أردني للمتر المربع. وتواصل هذه المواقع الثلاثة إستقطاب المستأجرين من الشركات والمؤسسات الباحثين عن مساحات مكتبية مُصنَّفة من الدرجة الأولى، في ظل ما يتمتع به مجمع الملك الحسين للأعمال من إطار حوافز ضريبية ومن التوسع الجاري في المرحلتين الثانية والثالثة.
- يبقى ممر عبدون بديلاً فاخراً حقيقياً وجاداً، مدعوماً بقاعدته السكنية الراسخة وما تشهده منظومة التجزئة ومرافق الأغذية والمشروبات من تطور متسارع؛ فيما تتراوح الإيجارات التجارية في الممر بين ٣٠٠ و٤٠٠ دينار أردني للمتر المربع.
- تتقارب ممرات السوق المتوسطة في نطاقاتها السعرية (بالدينار الأردني للمتر المربع): شارع مكة (٨٠–١١٠)، وأم أذينة (٧٨–١٠١)، وشميساني (٥٩–٨٨)، والصويفية (٦٠–٨٦)، وشارع المدينة (٦٠–٨٥). فيما يبقى وادي صقرة (٥٠–٨٣) في الشريحة الإقتصادية، حيث تُشير المنافسة الانتقائية بين الملاك إلى توافر فرص للتجديد المضيف للقيمة.

التغير الربع سنوي
٪٣,٤+

نمو إقتصادي متماسك وتأخر في التيسير النقدي – الرؤية الاستراتيجية للنصف الثاني من عام ٢٦



التوقعات قصيرة الأجل

الربع الثالث من عام ٢٠٢٦م

يُرجَّح أن يبقى التضخم فوق النطاق المستهدف للبنك المركزي الأردني بين ٢,٣٪ و٢,٦٪ في الأفق القريب، مع إستمرار تمرير تعديلات أسعار المحروقات التي أُقرّت في أبريل ومايو. وقد تراجع المعدل في يونيو إلى ٢,٧٩٪ من ٢,٨٣٪ في مايو، غير أن مساراً تنازلياً مستداماً لم يتبلور بعد. ومع الإبقاء على سعر الفائدة عند ٥,٧٥٪ للربع الثالث على التوالي، من المرجح أن يبقى زخم المعاملات العقارية محدوداً.

التوقعات متوسطة الأجل

٢٠٢٦م

توفر وتيرة النمو الاقتصادي قاعدة دعم أكثر متانة للطلب مقارنة بتقديرات تقرير الربع الأول. إذ توسّع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٩٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٦م، متخطياً توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي السنوية البالغة ٢,٧٪، مدفوعاً بقطاعي الصناعات التحويلية والزراعة. ويُسهم إستكمال المراجعة الخامسة لبرنامج التسهيل الممدد في يونيو ورصيد الإحتياطيات البالغ ٢٧,٢ مليار دولار أمريكي في دعم صمود الطلب.

نقاط المراقبة الرئيسية

مسار أسعار الفائدة

أبقى البنك المركزي الأردني على سعر الفائدة عند ٥,٧٥٪ في إجتماعي أبريل ويونيو، وبات أي تخفيض لاحق مشروطاً صراحةً بعودة التضخم نحو النطاق المستهدف بين ٢,٣٪ و٢,٦٪.

الإصلاحات التنظيمية

وصل قانون التملك العقاري إلى اللجنة القانونية في مجلس النواب، ويُعدّ إقراره أكبر رافعة هيكلية متاحة لإطلاق الطلب في عام ٢٠٢٦م.

الطلب الخارجي

يبقى قطاع السياحة القناة الأوضح لإنتقال تداعيات الصراع، مع تراجع كلٍّ من الإيرادات والأعداد. وفي المقابل، شهد الشراء الأجنبي للعقارات إنعطافةً في يونيو بإرتفاع نسبته ١٤٥٪ في القيمة.

ARPI

AMMAN RESIDENTIAL PROPERTY INDEX

مؤشر عمّان العقاري السكني (ARPI) هو مؤشر يتم تحديثه دورياً بشكل ربع سنوي تصدره شركة برايت ليڤانت، ويعتمد المؤشر على بيانات المعاملات والقروض العقارية المقدمة من البنوك السبعة الأردنية المساهمة في شركة ثبات. ويتميز مؤشر عمّان العقاري السكني بمنهجية عمله المتوافقة مع المعايير الدولية حيث أنه يعتمد على منهجية قياس أسعار العقارات وفق نموذج القيم الضمنية القائم على الخصائص العقارية، ويعكس التغيرات الحقيقية في أسعار العقارات في جميع أنحاء عمّان، ويأخذ بناء المؤشر في الاعتبار، عدة خصائص مفصلة للعقارات مثل عمر العقار ومساحته وموقعه بما في ذلك الطابق الذي يحتضنه والمنطقة المجاورة.

BRIGHT LEVANT
ASSET MANAGEMENT

تُعد شركة برايت ليڤانت إحدى الشركات الرائدة والمتخصصة في مجال إدارة الأصول والاستثمارات العقارية، حيث تتمتع بسجل حافل وخبرة إستثنائية تمتد لأكثر من عشرين عاماً من التميز والإنجازات في منطقة الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي. تعتمد رؤية الشركة الإستراتيجية على منظومة من القيم الراسخة والمبادئ الأساسية التي تتمحور حول النزاهة المطلقة والشفافية التامة في جميع المعاملات، مع التركيز الدائم على الإستفادة القصوى من القيمة المضافة للخبرات المتخصصة والكفاءات المؤهلة. تتمتع برايت ليڤانت بمكانة مرموقة كشركة إدارة أصول مرخصة ومنظمة وفقاً لأعلى المعايير الدولية، وتتميز بإمتلاكها معرفة متعمقة وخبرة واسعة ومتنوعة في القطاعات الحيوية لإدارة وتطوير الأصول والاستثمارات العقارية. تعتز شركة برايت ليڤانت بأنها المؤسس والمدير الحصري لمؤشر عمّان العقاري (ARPI).

الراعي الرئيسي

ثبات
THABAT

للتواصل معنا

كنان جرادات
المدير التنفيذي لتطوير الأعمال
kinan@brightlevant.com

إليان نجيب مالك
محلل مالي
eliane@brightlevant.com

ليث النابلسي
رئيس قسم المبيعات والتأجير
laith@brightlevant.com

المعلومات الواردة في هذا التقرير هي ملكية خاصة وحصرية لشركة برايت ليڤانت لإدارة الأصول والعقارات وشركة ثبات، ما لم يُنص على خلاف ذلك. يُقدم هذا التقرير لأغراض إعلامية عامة فقط، ولا يُشكل نصيحة مهنية أو مالية أو قانونية أو إستثمارية. بإستخدامك لهذا التقرير، فإنك تُقر وتوافق على شروط هذا الإخلاء من المسؤولية. على الرغم من بذل كل جهد ممكن لضمان دقة المعلومات، فإن كلاً من برايت ليڤانت و "ثبات" لا يقدموا أية ضمانات أو تعهدات، صريحة كانت أم ضمنية، فيما يتعلق بإكتمالها أو موثوقيتها أو ملاءمتها لأي غرض من الأغراض. قد يتم تحديث أو تعديل أو سحب مؤشر عمّان العقاري السكني (أربي ARPI) والتحليلات ذات الصلة في أي وقت دون إشعار مسبق. إن مؤشر عمّان العقاري السكني هو نموذج إحصائي مشتق من البيانات التاريخية لمعاملات الرهن العقاري وقوائم العقارات العامة. وكما هو الحال مع جميع النماذج، فإنه يعتمد على افتراضات وقيود بيانات معينة؛ لا يُعد الأداء السابق بالضرورة مؤشراً على النتائج المستقبلية. قد يتم مراجعة المؤشر بشكل دوري عند توفر بيانات إضافية أو عند تحسين المنهجيات.

©إن العلامات التجارية برايت ليڤانت وثبات و (أربي ARPI) مسجلة . كافة الحقوق محفوظة.